تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق.. واستمرار تدني قيمة التداول

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تباينا في أداء مؤشراته، حيث واصل المؤشر السعري تراجعاته المحدودة لليوم الثاني على التوالي منذ استئناف السوق لنشاطه عقب عطلة العيد، حيث تراجع في جلسة أمس بمقدار 2,8 نقطة ليستقر عند مستوى 5766,9 نقطة، أما المؤشر الوزني فحقق ارتفاعا محدودا بمقدار 0,36 نقطة وذلك بعد ان تراجع في جلسة أول من أمس بمقدار محدود أيضا ليظل متماسكا فوق مستوى 406 نقاط، أما مؤشر كويت 15 فشهد ارتفاعا بمقدار 1,7 نقطة ليصل إلى مستوى 979,4 نقطة، وذلك على وقع تحسن نسبي في أداء بعض الأسهم البنكية مثل الخليج والمتحد.

وواصل السوق أداءه المتذبذب في جلسة أمس، حيث استهل تعاملاته على ارتفاع مؤشراته وخاصة السعري جراء عمليات دخول على عدد من الأسهم الرخيصة منها أسهم فردية، أبرزها مدينة الأعمال الذي يشهد زخما ملحوظا منذ استئناف السوق لنشاطه، وأسهم اخرى تابعة لمجاميع استثمارية منها مجموعة الخرافي من خلال أسهم الاستثمارات والساحل والمال، وان كان الأخير تعرض لعمليات جني أرباح أدت إلى تراجعه قبل الإغلاق، كما ان هناك اسهما رخيصة أخرى تابعة لبيتك نشطت ومنها سهما صكوك ومنشآت، وكان لهذا النشاط للأسهم الرخيصة والمتوسطة دور في ارتفاع المؤشر العام لمستوى 5785 نقطة بحلول منتصف الجلسة، ومن بعدها بدأت عمليات البيع بهدف جني الأرباح في الظهور بشكل واضح ليتراجع المؤشر بمقدار تجاوز 25 نقطة قبل ان ينشط في آخر نصف ساعة ويقلص جزءا كبيرا من هذه الخسائر ويغلق متراجعا بأقل من 3 نقاط.

ومع استمرار العزوف عن الاسهم القيادية والدخول عليها بكميات محدودة في محاولة من صناع السوق لتثبيت الأسعار عند المستويات الحالية استمرت معدلات السيولة عند معدلاتها المتدنية، حيث بلغت في جلسة امس 12,1 مليون دينار بانخفاض نسبته 9,4٪ مقارنة مع آخر جلسة تداول، ومن المنتظر ان تأتي جلسة اليوم، وهي الأخيرة في تعاملات الأسبوع الجاري على الوتيرة ذاتها من التذبذب الذي يؤدي إلى التباين في أداء مؤشرات السوق، مع استمرار انخفاض معدلات السيولة حتى تتضح معالم المرحلة المقبلة سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي، مع احتمال الجنوح للتراجع قليلا خاصة كلما اقتربنا من انتهاء المهلة القانونية للإفصاح عن النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من 2012 خوفا من الشركات التي سيتم ايقافها عن التداول لعدم التزامها بالمهلة القانونية.

وتراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 2,8 نقطة ليصل إلى مستوى 5766,9 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,05٪، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,36 نقطة ليستقر عند مستوى 406,87 نقاط بنسبة ارتفاع 0,09٪، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,7 نقطة ليغلق عند مستوى 979,4 نقطة بارتفاع نسبته 0,18٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 140,5 مليون سهم نفذت من خلال 2841 صفقة قيمتها 12,1 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا ملحوظا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة بلغت 9٪، كما تراجعت الصفقات بنسبة 7٪، وكذلك انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 9,4٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 4,4 ملايين دينار بنسبة تشكل 36,5٪ من الإجمالي، تصدرها سهم زين لليوم الثاني على التوالي من خلال 1,5 مليون دينار تمثل 12,3٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 46,6٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم الخليجي من خلال 17,05 مليون سهم تشكل 12,1٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي المواد الأساسية، الصناعية، والرعاية الصحية، والبنوك، والخدمات المالية، والخدمات الاستهلاكية، والتكنولوجيا، وتراجعت مؤشرات 5 قطاعات هي النفط والغاز، السلع الاستهلاكية، والاتصالات، والتأمين، والعقار، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أجواء الحذر تسود أوساط المتداولين (قاسم باشا)

أرقام ومؤشرات

2.8
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,05٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,36 نقطة بنسبة 0,09٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,7 نقطة بنسبة ارتفاع 0,18٪.

140.5
مليون سهم تم تداولها بقيمة 12,1 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 36,5٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم زين على 12,3٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

بسبب سيطرة المضاربات وغياب المحفزات الاستثمارية

«الاستثمارات الوطنية»: تآكل كبير في رصيد ثقة المستثمرين بوضع السوق

قالت شركة الاستثمارات الوطنية في تقريرها الشهري حول نشاط سوق الكويت للأوراق المالية، ان السوق أنهى تعاملاته لشهر اكتوبر على تراجع في أداء مؤشراته مقارنة مع اقفال شهر سبتمبر، حيث تكبدت المؤشرات العامة (السعري - الوزني - NIC50 - كويت 15) خسائر بنسب بلغت 3,6٪ و2,7٪ و3,0٪ و2,2٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة للمعدل اليومي للقيمة المتداولة والذي تراجع بنسبة 12,1٪، فيما ارتفعت المتغيرات العامة (المعدل اليومي للكمية المتداولة - عدد الصفقات) بنسب بلغت 16,8٪ و4,7٪ على التوالي، وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 26,0 مليون دينار خلال الشهر مقارنة مع 29,6 مليون دينار لشهر سبتمبر الماضي.

وأشار التقرير الى أن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية شهدت خلال شهر اكتوبر العديد من الاحداث التي اثرت بشكل مباشر على سير تداولاتها الا ان السلبية طغت على معظمها وهو ما انعكس على الخسائر الكبيرة التي تكبدها السوق خلال الشهر.

وأفاد التقرير بأنه خلال النصف الأول من اكتوبر والذي استهل بإقرار مرسوم بحل مجلس الأمة حافظ السوق على مستواه قريبا من مستوى المقاومة البالغ 6,000 نقطة من خلال تماسك أسعار الأسهم القيادية بعد الارتفاعات التي حصدتها بالفترة الأخيرة من تداولات شهر سبتمبر وذلك على وقع قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي إجراء تخفيض في سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس، ما يعني تقليل تكلفة اقتراض البنوك التجارية من «المركزي» وهو ما ينتج عنه احتساب اسعار فوائد اقل للمقترضين من المؤسسات والافراد مع ثبات الهامش الربحي للبنوك وبالمقابل فان العوائد على الودائع لدى البنوك تقل كذلك وهو ما يزيد من تنافسية وسائل الاستثمار الأخرى في اقتصاد محدود كالاقتصاد المحلي، الا انه سرعان ما تراجع السوق خلال النصف الأخير من شهر اكتوبر بل وعاد الى المربع الأول واقفل عند مستوى 5,767 نقطة بنهاية الشهر وذلك جراء الأزمات المتعاقبة التي تشهدها الساحة السياسية.

وذهب التقرير للقول بان البيئة الحالية تشير الى انه لا يبدو ان الجانب الاقتصادي يحوز أهمية قصوى من قبل الجهاز التنفيذي الذي يقع على عاتقه رسم السياسات ومن ثم العمل على تحقيقها وبعد ذلك مكافأته او معاقبته حسب نجاحه او اخفاقه وبالتالي تصويب خطة العمل ومن ثم المضي قدما، وهو الأمر الذي ترتب عليه تآكل كبير في رصيد عامل الثقة الذي يوليه المستثمرون في وضع السوق المالي الذي اصبح متروكا كساحة خصبة للعمليات المضاربية وحدها دون توجهات استثمارية تذكر سواء من قبل المؤسسات او الأفراد المحلية والأجنبية، وهو امر ينبغي النظر فيه بجدية كبيرة بخلاف أداء السوق وتأثيره كواجهة للاقتصاد او انعكاسه على مدخرات الأفراد.

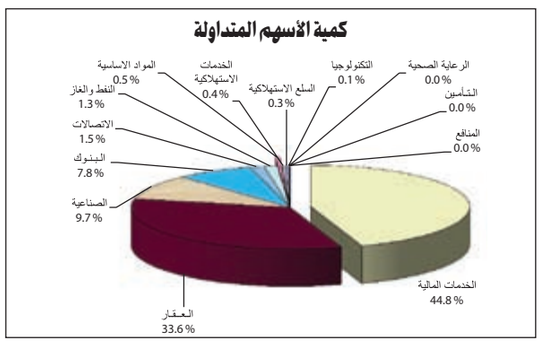

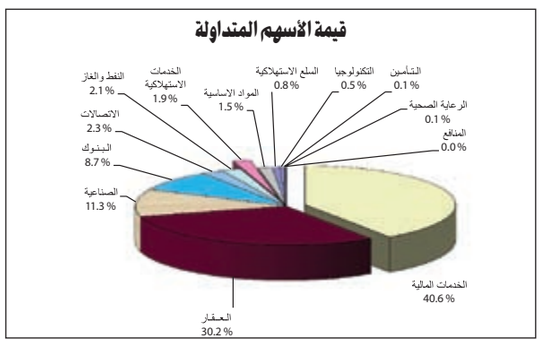

أكد أن الإحجام عن الإقراض أثّر سلباً على النشاط الاقتصادي

الموسى: بنوك الخليج مكدسة بالأموال ولا تجد مقترضين

علي الموسى

العربية: يشتكي عدد من رجال الأعمال في الكويت خاصة والخليج عامة من «تكدس» الأموال لديهم ورفض الكثير من البنوك الخليجية استقبالها كودائع، وحتى وإن قبلت لم تعد أكثر البنوك تمنح أصحاب الودائع أي فوائد تذكر ولا تزيد عن 1٪، بل وبحسب بعض رجال الأعمال فإن الودائع الأخيرة توضع مقابل 0٪.

وبحسب الإحصائيات الأخيرة فإن هنالك أكثر من 1,3 تريليون دولار ودائع في البنوك الإسلامية الخليجية فقط، ناهيك عن البنوك الأخرى، التي تمتلك أكثر من 400 مليار دولار كودائع.

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى إن رفض غالبية البنوك استقبال ودائع جديدة هو عدم قدرة المصارف على تشغيل تلك الأموال، وبالتالي لا تستطيع منح أصحاب الودائع أي فوائد. وأكد الموسى أن البنوك في الكويت تعتمد في عملها على الإقراض، في وقت لا يوجد مقترضون، ولهذا فإن الخروج من هذه المشكلة يكمن في تنشيط الاقتصاد المحلي.

وبين أن البنوك «ممنوع» عليها العمل في العقار أو الأسهم بشكل تام، مضيفا أن أي بنك غير قادر على شراء عقارات إلا لتلبية احتياجاته الخاصة مثل شراء عقار لفروع جديدة أو عقار لسكن العاملين فيه فقط، وكذا الحال ينطبق على سوق الأوراق المالية فلا يمكن للبنوك الاستثمار في هذا المجال.

وأشار إلى أن البنوك في الكويت غير «استثمارية» ولا تسمى بالبنوك الشاملة، إنما هي تجارية، بعكس الكثير من البنوك العالمية التي باتت اليوم شاملة وتستطيع الاستثمار في العديد من المجالات، موضحا أن نسبة الإنفاق الاستثماري في الكويت بطيئة وشبه متوقفة، فالعجلة الاقتصادية بالكاد تتحرك.

وحول الاستثمار في الخارج، قال الموسى: «القوانين هي ذاتها بالداخل او بالخارج، فهنالك قوانين تنص على نسبة المخاطر وتكون معينة لذلك يمنع على البنوك التجارية الاستثمار وتعتمد على الإقراض في عملها، وبسبب الوضع في الكويت غاب المقترضون».

وطالب الموسى الحكومة بتوفير برنامج اقتصادي تنشيطي، مؤكدا أنها ليست مشكلة البنوك فقط ولا أصحاب الأموال، وإنما هي مشكلة عامة تعاني منها الكويت، موضحا أن القطاع الخاص لو تم تفعيله بشكل جيد، لوجدت الكل يعمل ويقترض ولا يتوقف العمل.

وأوضح أن المشكلة الأخرى هي أن صاحب المال لو رفضت وديعته في بنك ستجد كل الكويت تعمل، مشيرا الى أن المطلوب من أصحاب الأموال بدل تكديسها ان يقوموا باستثمارها وتحريك السوق.

وختم الموسى بالقول: «التشاؤم لا يخلق مناخا اقتصاديا ولهذا نظل نتفاءل بأن الوضع الاقتصادي سيتبدل ويتحسن إلى الأفضل».

يذكر أن «نيويورك تايمز» أشارت في وقت سابق إلى أن هنالك مئات المليارات مكدسة في دول الشرق الأوسط دون تحريك، وزعمت الصحيفة أن بعض صناديق الثروات السيادية الكبرى في الشرق الأوسط ظلت تكتنز الأموال في وقت تعاني فيه أسواق الأسهم العالمية من الاضطراب.

يشار إلى أن البنوك التقليدية الكويتية احتلت ترتيبا متقدما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لجهة حجم الودائع لدى هذه البنوك في عام 2011.

الأرباح التشغيلية قفزت 10٪ والمخصصات 10 ملايين دينار

السميط: «الأهلي» يسعى لدخول تحالف لتمويل جسر جابر

عبدالله السميط

قال نائب رئيس المديرين العامين في البنك الأهلي الكويتي عبدالله السميط ان البنك حقق نموا في الارباح التشغيلية بنسبة 10٪، وعزا تراجع الأرباح الصافية الى اخذ مخصصات محددة وعامة.

يذكر ان البنك الأهلي الكويتي كان قد حقق أرباحا صافية بلغت 30,3 مليون دينار في الأشهر التسعة الأولى من 2012، وبواقع 20 فلسا للسهم مقارنة بأرباح بلغت 39,8 مليون دينار للفترة المماثلة من 2011، وبلغت ربحية الربع الثالث 9,1 ملايين دينار مقارنة مع ارباح بـ 11,4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال السميط في مقابلة مع «العربية نت»: «ان المخصصات التي جنبها البنك في الربع الثالث تبلغ 10 ملايين دينار، (أي تقريبا ثلث الأرباح الصافية)، وان البنك جنبها تحوطا للفترة المقبلة حيث الأوضاع الصعبة في السوق تفترض اخذ المزيد من التحوط».

وعن حجم القروض المتعثرة وما اذا كانت تتطلب مزيدا من التغطية بالمخصصات، اجاب السميط قائلا: «ان القروض المتعثرة لا تتجاوز 5٪ من مجمل المحفظة الائتمانية للبنك، وبحدود 60 مليون دينار، وهناك تغطية تزيد على 100٪ لهذه القروض، وان المخصصات المحجوزة للمحفظة الائتمانية مطمئنة للبنك». وفي تحليله لأسباب عدم نمو الأرباح الصافية والقروض لدى معظم البنوك الكويتية، قال السميط: «ان هناك سببين خلف ذلك اولهما عدم وجود طلب كبير في السوق، واستمرار حالة التحفظ لدى البنوك».

واقر السميط بان البنك الأهلي الكويتي «كان يتوقع ان يكون عام 2012 أفضل بالنسبة للقطاع المصرفي، لكن الوضع في السوق كان صعبا، وأدى ذلك الى انخفاض أسعار الأصول، ما جعل كثيرا من الشركات تحجم عن الدخول في مشاريع جديدة وبالتالي طلب القروض».

وأضاف ان البنوك توقعت ان تنفذ المشاريع التنموية الحكومية الضخمة، وذلك حسب برنامج الحكومة للمدن الجديدة ومشاريع الإنشاء والجسور، لكن لم يظهر ذلك حتى الآن.

ونقلت مجلة ميد أن وزارة الأشغال العامة أرست عقدا بقيمة 720 مليون دينار كويتي لبناء طريق الصبية، او جسر جابر كما هو معروف بالكويت، على كونسورتيوم بقيادة شركة هيونداي للهندسة والإنشاء الكورية الجنوبية. وقال السميط ان: «البنك الاهلي كان من ضمن البنوك الممولة لمشروع بناء طريق الصبية، او جسر جابر، قبل ان يتم تأجيله في وقت سابق، ومع ترسية اليوم على الكونسورتيوم، فمن المأمول الدخول مرة اخرى ضمن مجموعة الممولين لكونسورتيوم هيونداي».

ولفت السميط الى ان البنك يعمل حاليا على نقل المحافظ الاستثمارية التي يديرها الى ذراعه الاستثماري ممثلا في شركة الأهلي كابيتال.

متفرقات عالمية

● **مخاوف من تدهور مستوى معيشة ملايين الأسر البريطانية قبل نهاية العقد الحالي:** لندن ـ كونا: حذر تقرير امس من تراجع القدرة الشرائية وتدهور مستويات المعيشة لملايين الأسر البريطانية قبل نهاية العقد الجاري بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت الى ارتفاع معدلات البطالة وتجميد اجور الموظفين. وأوضح تقرير صادر عن «مؤسسة القرار» المستقلة ان الأوضاع الاقتصادية الراهنة ستتسبب في تراجع مستوى المعيشة في بريطانيا عام 2020 الى ما كانت عليه عام 2000 في حين ان الرواتب ستنخفض بمعدل 15٪ لتبلغ معدلات عام 1993. وأكد أن خروج البلاد من مرحلة الركود الاقتصادي وعودتها الى تحقيق النمو الايجابي لن يكونا كافيين لتلافي خطر تدهور القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل الضعيف والمتوسط، مشيرا الى توقعات بزوال اكثر من 800 ألف وظيفة في قطاعي الإدارة والصناعة يشغلها أصحاب الدخل المتوسط خلال الاعوام القليلة المقبلة. كما حذر التقرير من خطر اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء حيث ان تركيز الحكومة على استحداث الوظائف التي تتطلب شهادات عليا متخصصة سيسهم في تهميش شريحة واسعة من المجتمع قد تجد نفسها خارج نطاق الانعاش الاقتصادي. وحثت «مؤسسة القرار» البحثية حكومة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون على ضرورة وضع برنامج وطني طويل المدى يهدف الى مساعدة الاسر ذات الدخل الضعيف والمتوسط عن طريق تقليص نسبة الضرائب المفروضة عليها وزيادة منح الدولة الموجهة للأطفال علاوة على مواجهة البطالة بين النساء واتخاذ إجراءات لرفع أجور الموظفين مثلما حدث بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي.

● **تحقيقات أميركية جديدة مع بنك باركليز:** لندن ـ رويترز: كشف باركليز الذي تأثر بالفعل بفضيحة تلاعب في أسعار الفائدة عن تحقيقين أميركيين جديدين بشأن سلامة تعاملات البنك امس وقال ان الأرباح تضررت بتعويضات عن بيع وثائق تأمين مخالفة.

وبعد تحقيقات في بريطانيا بشأن تعاملات البنك مع مستثمرين قطريين قال باركليز ان وزارة العدل ولجنة الاوراق المالية والبورصات يحققان في ان كانت علاقاته مع أطراف ثالثة تساعده على الفوز بأعمال او الحفاظ عليها متوافقة مع قانون ممارسات الفساد الأجنبية الأميركي.

ويخضع البنك حاليا لتحقيق من هيئة السوق المالية بشأن الاحتيال في بريطانيا في مدفوعات لمستثمرين قطريين بعدما جمع مليارات الجنيهات الاسترلينية من الدولة الخليجية قبل خمس سنوات لتفادي الحصول على أموال إنقاذ من دافعي الضرائب.

وقال باركليز ايضا امس ان اللجنة الاتحادية الأميركية لتنظيم الطاقة تحقق فيما اذا كان قد تلاعب في اسعار الكهرباء في غرب الولايات المتحدة من أواخر 2006 وحتى 2008.

وقال ان اللجنة قد تخطر البنك بالعقوبات المقترحة.

وقال البنك ان أرباحه المعدلة قبل الضرائب بلغت 1,73 مليار استرليني في ثلاثة أشهر حتى نهاية سبتمبر متمشية مع توقعات المحللين وارتفاعا من 1,34 مليار قبل عام. وبلغ الدخل من الأنشطة المصرفية الاستثمارية 2,6 مليار استرليني في الربع بزيادة 17٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي لكنه انخفض 13٪ عن الربع الثاني.

● **تراجع التضخم بمنطقة اليورو إلى 2,5٪ في أكتوبر:** لوكسمبورغ ـ د.ب.أ: أظهرت تقديرات أولية امس أن معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو تراجع الى 2,5٪ في أكتوبر بما يتفق مع توقعات المحللين. وقال مكتب الاحصاء الأوروبي «يوروستات» ان المعدل سيشكل تراجعا من قراءة معدلة تبلغ 2,6٪ في سبتمبر. ومن المتوقع ان تأتي أعلى زيادة في الأسعار من تكاليف الطاقة تليها الأغذية والكحوليات والتبغ والخدمات والسلع الصناعية غير المعتمدة على الطاقة.

● **السلطات الأوروبية تبت في صفقة جلينكور واكسترانا بحلول 22 الجاري:** بروكسل ـ رويترز: مدد مسؤولو مكافحة الاحتكار بالاتحاد الأوروبي فترة مراجعة عرض جلينكور البالغ 33 مليار دولار لشراء اكسترانا الى 22 الجاري بعدما عرضت شركة تجارة السلع الأولية تنازلات لتهدئة المخاوف بشأن حصة الكيان الجديد المحتملة في سوق الزنك. وقالت المفوضية الأوروبية على موقعها الالكتروني ان جلينكور قدمت مقترحاتها امس الثلاثاء لكنها لم تذكر تفاصيل بشأنها تماشيا مع السياسة المطبقة. ومن شأن اندماج جلينكور واكسترانا ان يتمخض عن اكبر شركة لإنتاج الزنك في العالم. وكان مصدر مطلع ابلغ «رويترز» ان هيئة مكافحة الاحتكار بالاتحاد الأوروبي أبلغت جلينكور انها تريد تنازلات بشأن عملياتها في سوق الزنك قبل ان تبت في الصفقة المقترحة.

● **الشركات الأميركية تبذل جهوداً حثيثة لاستئناف العمل بعد الإعصار ساندي:** نيويورك ـ رويترز: بعد ان ضرب الاعصار ساندي الساحل الشرقي الأميركي بالرياح والفيضانات والعواصف الثلجية سارعت الشركات الى تقييم الاضرار وبحث كيفية اعادة الموظفين الى العمل وتوفير شتى احتياجات العملاء من المياه الى مستلزمات بناء أسطح المنازل وخدمات الاتصال اللاسلكي بالانترنت والكهرباء اللازمة لتشغيل أجهزة الكمبيوتر المحمولة. ومع اقتراب موسم العطلات سارعت شركات التجزئة تحديدا للعودة الى العمل. وفي متاجر هوم ديبوت قال دوج سبايرون مسؤول الطوارئ في مركز القيادة لأكبر سلسلة اميركية لمستلزمات المنازل ان من اكبر التحديات التي واجهتها الشركة في اوج قوة العاصفة هو تغيير مسارات الشاحنات المحملة بالامدادات لان المسؤولين المحليين امروا بإغلاق العديد من الطرق. وتعرض 441 متجرا من هذه السلسلة لرياح تساوي في شدتها العواصف الاستوائية بينما تعرض 18 متجرا لرياح الاعاصير، وحين بلغ الاعصار ذروته يوم الاثنين اغلقت هوم ديبوت 44 متجرا. لكن بحلول مساء امس الثلاثاء تراجع عدد المتاجر المغلقة الى 11. وأغلقت سلسلة وول مارت 267 متجرا بحلول ليل اول من امس، وتراجع العدد الى 80 متجرا في عشر ولايات بحلول مساء الثلاثاء. وقال هنري جوردن النائب الأول لرئيس قسم الساحل الشرقي في وول مارت «كان العملاء يشترون الخبز والماء بوتيرة تفوق قدرتنا على توفير كميات جديدة من هذه السلع لكننا تمكنا من التغلب على ذلك من خلال العمل مع موردين محليين».